

مقالات رأي

الدكتور/ عصام دكين يكتب،، عدم التوافق علي الدستور الانتقالي خلال الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام

أضواء البيان • 23-05-2024 • 7 دقائق قراءة

* بعد سقوط نظام الانقاذ كان بالتأكيد ستبدأ مرحلة جديدة في السودان مختلفة تماما عن فترة نظام الانقاذ بإنشاء نظام ديمقراطي يحترم الحريات والحقوق العامة يتضمنها دستور مرتبط بمفهوم المواطنة وحقوق الانسان دستور يعمل ويشارك فيه الجميع مشاركة واسعة النطاق عبر المشاركة القاعدية على المستوى المحلي وهي احد المبادئ التي ينهض عليها الدستور لكي يتطور ويتطور خلال الفترة الانتقالية لدستور تشاركي حتى يصبح دستور متفق عليه وينال صفة الديمومة ولكن الغبن السياسي ورغبة التشفى من قادة نظام الانقاذ استعجل اليسار العلماني في كتابه وثيقة متخلفه سميه الوثيقة الدستورية الانتقالية واصبحت بلاقيمة ولايهم بها شركاء الفترة الانتقالية الا قوى اعلان الحرية والتغيير المشتتة والمتبعثرة والمحتارة بل سمحت للانتهازين من المتمردين الفاشلين في ميادين القتال امام جنود السودان البواسل بل اتت بهم القوى السياسية الى ميدان الاعتصام امام بوابات القيادة العامة ويتحدث المتمردون عن بطولاتهم الزائفه العسكرية امام القوات المسلحة وعملية الزراع الطويل المتمردة التي اقتحمت امدرمان وردت مدحورة مهزومة.

* القوى السياسية التي طلبت الوقفه امام القيادة العامة للقوات المسلحة لم يحترموا القوات المسلحة بعد ان إنحازت إليهم واقتلعت لهم رأس النظام السابق المشير عمر حسن أحمد البشير للاسف شتموا القوات المسلحة وقالوا معليش ماعندنا جيش فرد عليهم الفريق اول طيار عضو المجلس العسكري صلاح عبد الخالق اذا ماعندكم جيش لماذا جأتم واعتصمتم امام القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة فلماذا لاتعتصموا امام مستشفى الدايات؟

* ان الدساتير في الديمقراطية والنظم الانتقالية لا تشمل تفاصيل الحياة العامة لانها ليست برامج حزبية ولكن الوثيقة الدستورية المعطوبة الحاكمه التي اصحت خازوق جاءت مفصلة كقميص عامر امعانا في التشفى من قبل اليسار العلماني في كل من انتسب الى النظام السابق ولكنها جاءت عكس ما كان متوقع بل مكنت لكل الانتهازين في زمن الانقاذ وأصبحوا حاكمين ومتحكمين تماما في كل مفاصل الدولة المدنية والعسكرية والمجالس السيادية والوزراء وخسر الجميع اليسار العلماني والتيار الاسلامي العريض التغيير واصبحت الدولة في يد أناس قرارهم في الخارج تحولت إلى دكتاتورية مدعومه دوليا واقليميا.

* تصاغ الوثائق الانتقالية بما يتناسب مع واقع التعددية الحزبية وبرامج محدودة للحفاظ على تماسك الدولة لحين الوصول لعملية الانتقال الديمقراطي دون معارضة في الفترة الانتقالية.

* عادت تركيز قواعد الدستور في النظم الديمقراطية الانتقالية على قواعد الممارسة الديمقراطية اي تنظيم الحياة السياسية من حيث القواعد والإجراءات المنظمه لها لكي تخرج للجماهير حتى يتعرف عليها ويتقدم للانتخاب مايتناسب مع الجماهير من تلك القوى السياسية.

* تحرص الدساتير الديمقراطية الانتقالية على الديمقراطية وتتضمن خطوط عامة وليست إيدولوجية يسارية علمانية وتقسم السلطة بين العاصمة والمركز بحيث لا تركز السلطة في الهيئات الحكومية في العاصمة كما معمول به الآن في فترة الحكومة الانتقالية بل التشريع (مجلس الوزراء والمجلس السيادة) اصبح يشترع مزاجا ويتهربون من تكوين مجلس تشريعي انتقالي .وكانت لا توجد مستويات حكم محلية ذات اختصاصات تمارس تحت الرقابة الشعبية التي اتت بها الثورة بل تم تغييبها تماما لمكونات الثورة الشعبية ولم توسع دائرة المشاركة او ادراج النخب المحلية في العملية السياسية بل أتوا باخرين لم يعيشوا مع الشعب السوداني ولم يكونوا يوما معه في الميادين التي تنادي بإسقاط نظام الانقاذ بل ينطبق عليهم قول قام من نومة ولقى كومة.

* كان يتطلب وضع الدستور بعد سقوط نظام الانقاذ الاتي:

١/ كان لابد من تشكيل لجنة من ممثلين لكل القوى الحزبية الموجودة دون استثناء وليس من الشيوعيون والبعثيين والناصرين والجمهوريين والمؤتمر السوداني والاقليات لصياغة الدستور.

٢/ كان لابد من عرض الدستور على الاستفتاء بعد نهاية الصياغة.

٣/ كان لابد من تكوين لجنة يكون لها سمة التوافق لعمل أعضائها وليس للتنازل ولكن للأسف فشل حمدوك في تكوين اللجنة التي تقوم بعمل المبادرة الوطنية التي أعلنها فاعتزرها حتى الشركا معه في الحكم مثل منى اركو مناوي ناهيك عن ترك الكوز.

٤/ كان اللجنة الدستورية الترفع عن الخلافات الحزبية والايديولوجية لاعضاء اللجنة حتى لا يكون مصيرها مثل لجنة مبادرة حمدوك التي اعتزرها عنها الجميع ولم يبق منها الا السبد برمة ناصر رئيس حزب الامه القومي الذي فقد صوابه بعد رحيل الامام الصادق المهدي فانكشفت حزب الامه القومي وضل حزب الامه القومي طريقة..

٥/ كان لابد من التأكد على القواسم المشتركة لاعضاء اللجنة من أجل إقامة نظام ديمقراطي وليس لجنة يسارية علمانية رافضة للوجود الاسلامي او لجنة اسلامية رافضة للحقوق المدنية لليساريين والعلمانيين بل تقوم على حقوق المواطنة مع مراعاة الدين والاعراف والتقاليد السودانية

٦/ كان لابد من الاتفاق على وثيقة للمبادئ الدستورية قبل وضع الدستور وهي الاسلام والعرف والتقاليد مصادر للتشريع الدستوري السوداني يتفق مع مكونات الشعب السوداني وليس الإعلان صراحه عن أبعاد الدين عن الحكم والدستور في السودان.

٧/ تعزز وضع الدستور في السودان في البدايه بسبب الاختلافات والشطط كما يقول الحاج وراق للقوى السياسية والاحزاب العلمانية اليسارية المتشددة والاحزاب الدينية المتطرفة بشأن مشروع الدستور الجديد.

٨/ في تقديري اذا تم إدخال تعديلات في دستور ٢٠٠٥م الذي صدر في فترة حكم اتفاقيه نيفاشا لادارة السودان في المرحلة الانتقالية ويستمر العمل به حتى إقرار دستور جديد أو تطويره كان أفضل من الوثيقة الدستورية المعطوبة التي حكم بها الفترة الانتقالية واصبحت الخازوق التي وضعت على عجل وتسببت في الخلل في إدارة المرحلة الانتقالية.

٩/ كان ممكن صياغة الدستور على عدة مراحل:

١/ في المرحلة الأولى يتم الاتفاق على اعداد عدد من المبادئ الاساسيه التي تتضمن حقوق الافراد والجماعات والتي ينتخب البرلمان على أساسها.

٢/ في المرحلة الثانية يكلف البرلمان بإعداد مشروع الدستور على ان ينتهي من مهمته خلال عامين وحرص

البرلمان على إجراء مشاورات واسعة مع كل القوى الاجتماعية والاثنية والدينية والاستماع لآراء ممثليها.
٣/ ثم إرسال مشروع الدستور الى المحكمة الدستورية العليا للتأكيد من مطابقتها للمبادئ الدستورية المتفق عليها.

١٠/ موافقه المواطنين عليه فى استفتاء عام على الدستور.

* فى تقديرى من الأفضل للسودان إدخال تعديلات على دستور ٢٠٠٥م لانه دستور متفق عليه....
دكتور عصام دكين

<https://www.almuhit-adn-news.com/news/883> الدكتور-عصام-دكين-يكتب...-عدم-التوافق-علي-الدستور-الانتقالي-خلال-الفترة-الانتقالي

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة